مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٤)
الإصدار الثامن عشر
٢٠٢٤ (١-٧)

AHJ Arab Humanities Journal

Middle East Institution of scientific Publishing

الاستهلاك العادل من منظور روسو: الضوابط والاعتراضات

خاليد الخطاط بن المحجوب

أستاذ محاضر، عضو مختبر الإنسان والمجتمعات والقيم،

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،

جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٧ نوفمبر ٢٠٢٤م

الملخص

رفعت الفلسفة السياسية الحديثة، وعبرها أصحاب نظرية العقد الاجتماعي شعار تحقيق الدولة العادلة التي تكفل للأفراد حق التمتع لحقوق على قدر من المساواة بيم كل المواطنين. لقد قدمت أطروحاتها كبديل يضمن سم القانون حق الملكية والتصرف في مواردها بشكل حر.

وإذا كانت الملكية والحرية من الحقوق التي أعلى من شأنها القانون المدني في الفترة الحديثة، فإن هذا الاختيار يجعل من علاقة الاقتصاد لسياسة علاقة وطيدة، بفضلها يكون التأثير جليا، ويكون تحقيق رهان العدالة السياسية مشروطة لعدالة الاقتصادية أيضا. من هذا المنطلق، تي هذه الورقة البحثية المعنونةـــ " الاستهلاك العادل من منظور روسو: الضوابط والاعتراضات" لتقارب السؤال الآتي: ما الضوابط التي يبسطها روسو ليكون حق الاستهلاك العادل مكفولا؟ و ية دلالة يحضر الاستهلاك الهادف في خطا ته؟ وما الاعتراضات الممكنة على موقف روسو سواء تلك التي تستشف من منظوره الفلسفي أو تلك التي يمكن الاعتراض عليها في سياقنا المعاصر؟

لتحقيق هذا الهدف، سنتناول هذه الإشكالية المركبة ثلاثة محاور رئيسة: أولاً، تحديدات مفهومية؛ و نيًا، ضوابط الاستهلاك العادل، وأخيرا نبسط الاعتراضات الممكنة.

الكلمات المفتاحية: العدالة، الاستهلاك، التعاقد، الإرادة العامة، العقل العمومي.

Abstract

Modern political philosophy, particularly through social contract theorists, has championed the ideal of a just state that ensures individuals' rights are upheld equally for all citizens. These theorists have proposed their frameworks as legal

alternatives that safeguard the right to own property and freely manage one's resources.

If property and freedom are regarded as superior rights to civil law in the modern era, this prioritization strengthens the connection between the economy and politics. As a result, it becomes clear that political justice is contingent upon economic justice. From this perspective, the paper titled "Equitable Consumption from Rousseau's Perspective: Principles and Objections" seeks to explore the following questions: What guidelines does Rousseau propose to ensure the right to equitable consumption? How does meaningful consumption feature in his discourse? And what are the possible objections to Rousseau's position, both from his philosophical perspective and in relation to contemporary debates?

To address this complex issue, we will examine it through three main lenses: first, conceptual clarifications; second, the principles of equitable consumption; and finally, the exploration of potential objections.

Keywords: justice, consumption, social contract, general will, public good.

«عند إنشاء الإرادة العامة عتبارها المبدأ الأول للاقتصاد العام والحكم الأساسي للحكومة، لم أعتقد أنه من الضروري أن نفحص بجدية ما إذا كان القضاة ينتمون إلى الشعب أو الشعب للقضاة، وما إذا كان في الشؤون العامة ينبغي استشارة مصلحة الدولة أو مصالح الرؤساء. لفترة طويلة تم حل هذا السؤال بطريقة ما عن طريق الممارسة، وأخرى عن طريق العقل؛ وبشكل عام، سيكون من الحماقة الكبيرة أن مل أن أولئك الذين هم في الواقع سادة سيفضلون اهتمامًا آخر على مصلحتهم. لذلك سيكون من المناسب تقسيم الاقتصاد العام إلى اقتصاد شعبي واستبدادي....» جان جاك روسو (الاقتصاد السياسي).

*** مقدمة**

يعرض روسو في مقاله الموسومـ " في الاقتصاد السياسي " (جان جاك روسو، ٢٠٠٩) تصورا لتدبير الشؤون الاقتصاد المجتمع المدني في انسجام مع فكرة الإرادة العامة La volonté générale و فكرة الحكم وتدبير الشأن العام Le gouvernement . وإذا كانت قيمة هذا المقال تتحدد لنظر إلى سياق ليفه الذي طُبِعَ لاحتجاجات التي عرفتها فرنسا بسبب ارتفاع سعر القمح وموجة الغلاء وارتفاع الضرائب، فإن البحث في ثنا ه يضعنا وجها لوجه أمام إشكالية الاستهلاك العادل بين الفقراء والأغنياء، والتناسب بين مقدرات الملكية الفردية ونسب الضرائب المفروضة عليها.

*** مشكلة البحث**

تكمن المشكلة الموجهة لهذه الورقة في الكيفية التي يمكن بها نفي التعارض بين الفرد كفاعل حر والقانون كتشريع عام والدولة ككيان يبحث عن حفظ ذاته في تحقيق الاستهلاك العادل. إذ لما كان العقد الاجتماعي أسمى قانون لا يمكن أن يتناقض مع نفسه ومع ما رسمته له الإرادة العامة، ولأن تدبير المجتمع المدني هو تدبير للأشياء وأحوال المواطنين

في الآن نفسه، فإن هذه الورقة ستحاول البحث في مختلف الضوابط التي تضمنها مقال "في الاقتصاد السياسي" لتحقيق عدالة استهلاكية وفقا لمبادئ العقل العمومي الذي ينتفي معه كل تعارض بين الإرادة العامة وإرادات الأفراد، والاعتراضات التي يمكن أن تقدم بشأن هذه الضوابط في ضوء الطابع المعياري لأساسها (الإرادة العامة لا تستمد مشروعيتها من القانون ، وإنما من عموميتها) والتحولات التي عرفتها عمليات الإنتاج في ظل نمو اقتصاد الاستهلاك.

*** ما يميز هذه الدراسة عن غيرها**

إن ما يميز هذه الدراسة كونها تبحث في مطلب العدالة الذي تبلور في سياق النظرية السياسية الحديثة عموما ونظرية العقد الاجتماعي لروسو على وجه مخصوص، ولتختبر صموده في سياق اقتصادي صرف تتجاذبه قوة القوانين الصادرة عن الشعب بما هو إرادة عامة ومطلب الاستهلاك الموجه رادة الأفراد التي يمكن ألا خذ في الحسبان سوى إشباع رغبة الاستهلاك التي تستند على حق الحرية. إننا أمام أفق بحثي يسمح لنا لوقوف على راهنية موقف روسو بهذا الخصوص، وفي الآن نفسه للكشف عن الحوار القائم، والذي ينبغي استحضاره في سياقنا المعاصر، بين نظر ت السياسة ونظر ت الاقتصاد.

أولا: تحديدات مفهومية

١-الإرادة العامة: مجموع الإرادات الفردية التي تمثل في محصلتها إرادة الشعب. فهي التي تحدد حدود الحكم وطبيعة الخير العمومي. وبناء على مفهوم الإرادة العامة، يعتبر روسو أن الجسم السياسي هو أيضا كيان أخلاقي يملك إرادة، إنها الإرادة العامة التي تسعى إلى حفظ الكل والجزء. وهي مصدر القوانين وقاعدة العدل واللاعدل (جان جاك روسو، ٢٠١٠، ص٥١).

٢-العقد الاجتماعي: الميثاق الاجتماعي الذي يتأسس عليه المجتمع المدني وهو أسمى قانون يترجم الإرادة العامة ويتحدث بصوتها. وتبقى نظرية العقد الاجتماعي الإطار العام الذي جمع بين مختلف الأطروحات السياسية حول المجتمع والدولة والسلطة والسيادة، حيث ٱرْتَدَّتْ شرعية الحكم إلى إرادة الشعب بعدما كانت مستمدةً من الذات الإلهية.

ويعتبر هوبز من الفلاسفة السباقين إلى صياغة نظرية سياسية مؤسسة على قاعدة التعاقد الإرادي وفقا لمنظوره المتأصل للحق الطبيعي وحرية الدفاع عنه دون اعتبار أي قانون أو أخلاقية ملزمة لكبحه. لقد أُعْتُبِرَتْ هذه القاعدة أصلَ قيام المجتمع السياسي، وأساسَ تفويض السلطة المطلقة للحاكم الذي تقع عليه مسؤولية ضمان سلم وأمن الأفراد داخل الدولة.(Rousseau, 2001) .

٣-العدالة: هي غاية مقصودة لذاتها في المشروع السياسي لروسو. ينظر إليها كفضيلة وكمثل أعلى. يعود حصول الوعي إلى ظهور الملكية التي اقتضت وضع قواعد لتفادي الصراع وتحقيق المساواة الأخلاقية. فالعدالة مدينة للملكية والعمل. (محددات اقتصادية لا سياسية ولا أخلاقية). يقول روسو:» جميع أنواع العدالة آتية من الذي هو منبعها الوحيد، لكن لو كنا نعرف كيف نتناولها من ذلك المقام العالي لما كنا محتاجين لا إلى حكومة ولا إلى قوانين» (جان جاك روسو، ٢٠١٣، ص٥١).

*** العقل العمومي**

مجموع المحددات التي ترسمها الإرادة العامة لبلوغ المصلحة المشتركة والخير العموميين، وبموجب هذه المحددات ينبغي للأفراد التصرف.

ثانيا: ضوابط الاستهلاك العادل

يقول روسو واصفا طبيعة الجسم السياسي: «ينظر إلى الجسد السياسي، إذا ما اعتبر كفرد، على أنه جسم عضوي حي شبيه بجسم الإنسان. فالسلطة العليا تمثل الرأس، وتمثّل القوانين والتقاليد الدماغ، وهو مبدأ الأعصاب ومقر الذهن، والإرادة، والحواس التي يمثِّل الحكام والقضاة أعضاءها؛ وتمثل التجارة والصناعة والفلاحة الفم والمعدة إذ يعدان القوت العام؛ والمالية العامة هي الدم الذي يدفعه اقتصاد حكيم، وظيفته وظيفة القلب، ليوزع الطعام والحياة في كافة البدن؛ والمواطنون هم الجسم والأطراف التي تحرك الآلة وتحييها وتشغلها، والتي ما أن يصيبها جرح في بعض أجزائها حتى ينتقل الشعور لألم إلى الدماغ، متى كان الحيوان في حالة من الصحة... [و] هو أيضا كائن أخلاقي يملك إرادة، وهذه الإرادة العامة، إذ تسعى ستمرار إلى حفظ الكل والجزء وراحتهما، وإذ هي مصدر القوانين، إنما هي لنسبة إلى كل أعضاء الدولة، لنظر إليهم وإليها، قاعدة العدل واللاعدل.» (جان جاك روسو، ٢٠١٠، ص٧٠).

هكذا، يتقوم الجسم الساسي لقوانين التي يدين لها المواطنون لمساواة والعدل والحرية، مطالب تساندها الإرادة العامة ويغذيها النشاط الاقتصادي الذي يدب الحياة في كل مكو ت المجتمع. فما يسميه روسو حكما هو في حقيقته تدبير للاقتصاد العمومي، وما يسميه سلطة عليا هي السيادة التي تتمتع بحق تشريع القوانين التي ينبغي للحاكم/ المدبر أن ينفذها ويلزم الأفراد بها.

ولما كان النشاط الاقتصادي محكوما بدوره لقوانين التي تشرعها الإرادة العامة بموجب الميثاق الاجتماعي الذي يلزم كل فرد لتصرف وفق قواعد العقل العمومي حتى لا يتناقض مع نفسه، ولما كان الاقتصاد العمومي محكوما بجدلية عمليتي الإنتاج والاستهلاك، فإن ضوابط ضمان استهلاك عادل وحر في الآن نفسه بما يتوافق وأسس التدبير الاقتصادي الذي يضمن للدولة والأفراد السعادة المرجوة وتحقيق اقتصاد الوفرة Économie de l'abondance يفترض فيها أن تحفظ المصلحة الاقتصادية المشتركة المتمثلة في وفرة الإنتاج وفي الآن نفسه يفترض فيها أن تضمن للفرد تحقيق مصلحته الخاصة المتمثلة هاهنا في الاستهلاك الحر.

ـتُفْصِحُ قراءة مقالة "في الاقتصاد السياسي" على الدور المحوري للنشاط الاقتصادي في سيس نظرية المجتمع المدني العادل التي قال بها روسو. ويمكن التدليل على هذا التأويل من خلال القضا التي تضمنها هذا المقال والتي نوردها كما يلي:

١-شكل ظهور الملكية والاعتزاف بها وما تتسبب فيه من تفاو ت سبب حاسم في نقد روسو للمجتمع القائم وطرح نظريته البديلة.

٢-المشروع السياسي لروسو محكوم بخلفية اقتصادية.

٣-العدالة الاجتماعية لا تكفلها القوانين وحدها، بل تحتاج إلى تنظيم اقتصادي يضمن الوفرة ويتحكم في عملية الاستهلاك.

٤-الفرد عامل حاسم في تحقيق وفرة الإنتاج من خلال العمل

.٥-لا يمكن اختزال قيمة العلاقات الاجتماعية في تبادل المنافع والسلع والبضائع بين الأفراد، وإنما في مقدار الاستفادة التي تحققها الدولة أيضا.

٦-حيث توجد الملكية توجد المنفعة.

لقد وضع روسو قيودا وضوابط لتوجيه عملية الاستهلاك وفق ما يتساوق والمساواة الاجتماعية، ويمكن تحديدها في:

٧-مقدار الاستهلاك يتحدد بمقدار الحاجات سواء لنسبة للدولة أو لنسبة للأفراد.

٨-توجيه وضبط عملية الاستهلاك محكومة بضبط الحاجات الرئيسية والحاجات المحسوبة على الكماليات. يقول روسو: «أهم مبدأ للإدارة العمومية، هو السهر بعناية أكثر على تحسب الحاجات بدلا من مضاعفة المداخيل، إذ مهما بلغ الجهد، فإن النجدة إذ تحل ببطء بعدما يحصل الشر، تترك الدولة دائما في وضع أليم: فبينما بقع التفكير في معالجة عيب، يظهر آخر في الحال، وتنتج الموارد نفسها عيو حديدة،ـفتُثْقِلُ الديون في الآخر كاهل الأمة، ويداس الشعب، وتفقد الحكومة كامل حيويتها فتصبح لا تي إلا القليل لمال الكثير. وأعتقد أن هذا المبدأ العظيم هو مصدر الخوارق التي شهدنها الحكومات القديمة، إذ كانت تي الكثير بشحها وتقتيرها مما تيه حكوماتنا بكل ثرواتها؛ ولعل من هنا يشتق المعنى العامي للفظ الاقتصاد، إذ يقصد به التدبير الحكيم لما نملكه، أكثر منه وسائل كسب ما لا نملكه.» (جان جاك روسو، ٢٠١٠، ص٧٣).

تقييد الاستهلاك والإنفاق لضرائب والرسومات والجبا ت. "... تكون الضريبة على الأفراد مناسبة تماما لمواردهم... لابد من اعتبار نسبة الاستعمال، أي التمييز بين ما هو ضروري وما هو من الكماليات. فمن كان لا يملك سوى الضروري، لا واجب عليه لدفع إطلاقا؛ أما الذي يملك ما يزيد عن حاجته، فقد تطال ضريبته، إذ اقتضى الأمر، كل ما يزيد على الضرورة." (جان جاك روسو، ٢٠١٠، ص٧٣-٧٤).

التوازن بين الإنتاج والاستهلاك مشروط ستهلاك الثروات داخل الدولة المنتجة في حدود الحاجات.

ضبط الاستهلاك بمعادلة أسعار الأشياء مع الرسوم المفروضة عليها. "يجدر أن تكون المعادلة بين سعر الأشياء والرسوم المفروضة عليها بما يجعل الأفراد لا يتغلب عليهم الجشع ولا يتحيَّلون طمعا في الأر ح الطائلة...ينبغي أن يدفع الضريبة الشخص الذي يستعمل الشيء الذي فُرِضَ عليه رسم، لا ئع الشيء...وبما أن الموارد الضرورية للحياة، كالأرز والقمح، معفاة تماما من الضريبة، فإن الشعب لا يشعر لضَّيْمِ إطلاقا، والضريبة لا ترصد إلا ميسوري الحال... لتُفْرَضَ ضرائب مرتفعة على الكسوة والعدة والمرا والثر ت والأ ث والقماش والمذهبات، وعلى ساحات القصور وحدائقها، وعلى العروض بكل أنواعها، وعلى المهن عديمة الفائدة كالبهلوان والمغَنّي والمهرج، و ختصار على جملة موضوعات الترف واللهو والفراغ التي تجلب الأنظار." (جان جاك روسو، ٢٠١٠، ص٨٣).

الضريبة على الاستهلاك بمثابة طريقة مفيدة لذم استعمال ما زاد عن الحاجات الضرورية دون منع استعمالها.

التفاوت الحاصل في القدرة على الاستهلاك بحكم تفاوت مقدرات ملكية الأفراد يستعاض عنه لضرائب التي تحصلها المالية العمومية قصد إنفاقها في شكلها العمومي.

ثالثا: اعتراضات ممكنة

لما كان المشروع السياسي لروسو مناصرا للديموقراطية المباشرة (يرفض الديمقراطية التمثيلية) فإن ما طرحه من قضا وتصورات يصلح للأمم الصغيرة، و لتالي ما قدمه من ضوابط لعملية الاستهلاك الفردي والعمومي، يصلح لهذا النموذج من الدول وحسب. وإذا ما اعتبار الدور الذي يلعبه الاقتصاد في توجيه السياسة العالمية، أدركنا أن عملية الاستهلاك لم تعد محدودة في المكان والزمان، حيث ت بمقدورها تجاوز حدود الدول بفعل العولمة وما ترتب عنها من تبدل أشكال نظم العرض ونظم الاستهلاك في ظل التحول الرقمي يتجاوز القدرة الرقابية للدول على عملية الاستهلاك. وعليه يبقى الرهان على الإرادة العامة لضبط عملية الاستهلاك مهددا و ستمرار لإرادات الخاصة للأفراد، و لتالي المراهنة على الطابع الصوري لهذه الإرادة لا يضمن تفعيلها في مختلف مناحي الحياة العامة.

هذا، و لرغم من ضبط عملية الاستهلاك لضرائب، فإن التفاو ت الحاصلة في الملكية ومقدراتها ينتج عنه وبشكل مباشر تفاوت في عملية الاستهلاك مما يعصف لعدالة الاستهلاكية.

*** النتائج**

١- استطاع روسو أن يبني موقفه القاضي مكانية تحقيق استهلاك عادل بين مختلف أفراد الشعب من خلال المراهنة على الحرية

٢- يشكل مطلب العدالة جوهر النظرية السياسية لجان جاك روسو الذي ينتقد المجتمعات القائمة على عدم المساواة في مظاهرها الأخلاقية والقانونية والاقتصادية... وعلى هذا الأساس، كان روسو واعيا لأبعاد الاقتصادية لهذه العدالة، ليربط السياسة لاقتصاد، وهو ما تشهد عليه مقالته في الاقتصاد السياسي.

٣- راهن روسو بشكل قوي على الإرادة العامة في الانضباط للتشريعات التي تكفل الاستهلاك العادل، لكنه في الآن نفسه حافظ على حق الملكية وقدسيته جاعلا منه معيارا لتحديد أوجه الاستهلاك.

*** التوصيات**

من خلال النتائج المتوصل إليها، وعملا بمنطق التكامل الحقول المعرفية التي تبحث في الإنسان وقضا بمختلف أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وفي سياق تنامي الأبحاث في مجال الإنسانيات التطبيقية، يمكن استثمار هذا المنظور التكاملي لتعميق البحث في طبيعة العلاقة التي تجمع بين مختلف التصورات الفلسفية والقضا الحائرة على راهنيتها ضمن ما يصطلح عليه زمة الإنسان المعاصر. كما يمكن أن نعيد قراءة الموروث الفلسفي قراءة جديدة كل الجدة موجهة لهموم والقضا ذات الصلة لوجود الإنساني والتي تسائل كل اليقينيات التي استكان إليها العقل الفلسفي.

*** خاتمة**

إن الضوابط التي وضعها روسو لمنع حصول تعارض بين المصلحتين العامة والخاصة خدمةً للخير العمومي، تتنافى وماهية عملية الاستهلاك ذاتها وعواملها المحفزة: فإذا كان الاستهلاك مدفوعا برغبة فردية (الهوى والانفعال والحاجة: موضوع خاص)، فإن ضبط فعل الاستهلاك محكوم لمصلحة العامة (موضوع عام)، مما يضع الإرادة العامة في تضاد مع كل الإرادات الخاصة.

إن المفارقة الحاصلة بين الرغبة في الاستهلاك ومطلب العدالة الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن أن ينتفي لرهان على البعد التشريعي القاضي بوضع قوانين منظمة أو ضابطة، وإنما الرهان سيكون على إقدار المواطنين على حجم الرغبات المتنامية التي تت تطوق الإنسان المعاصر، وتختزل سعادته في إشباع الرغبات واللذات، فإلى جانب التشريعات التي تمليها الإرادة العامة على حد تعبير جان جاك روسو، نحن في حاجة إلى إذكاء التشريع الذاتي في الأفراد والتفكير النقدي الذي من شأنه أن يرسم للأفراد والجماعات شكلا جديدا من أشكال الوجود التي يكون فيها الإنسان سيد أفعاله وقراراته.

*** المراجع**

أولا: المراجع العربية

روسو، ج.ج. (٢٠١٣). الكتا ت السياسية الجزء الأول، تقديم وتعليق وترجمة عبد السلام الشدادي(ط.١)، الر ط، المغرب: مركز دراسات الأزمنة الحديثة، مطبعة المعارف الجديدة.

روسو، ج.ج. (٢٠١٠). مقالات في العلوم والفنون، في الاقتصاد السياسي، في أصل اللغات، ترجمة جلال سعيد و محجوب (ط.١)، تونس، تونس: المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا.

روسو، ج.ج. (٢٠٠٩). خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر، ترجمة بولس غانم، تدقيق وتعليق وتقديم عبد العزيز لبيب (ط.١)، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Rousseau, J.J. (2001). *Du contrat social ou principes du droit politique*, présentation, notes, bibliographique et chronologie par Bruno Bernardi (1ère éd). Paris, France : Flammarion.

Rousseau, J.J. (2009). *Émile ou de l'éducation*, présentation et notes par André Charrak (1ère éd). Paris, France : Flammarion.

Rousseau, J.J. (2009). Discours sur l'économie politique. (Jean-Marie, T) (1, 35). Chicoutimi, Québec : Une édition électronique réalisée de l'article publié dans le tome V de l'Encyclopédie de 1955 .Site web:
http://bibliotheque.uqac.uquebec.ca/index.html